اتفاقيات بازل

بعد تفاقم أزمة الديون للدول النامية ، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك المانحة ، نتج عن ذلك و وقوع البنوك في أزمات ، إضافة إلى المنافسة القوية من طرف البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب انخفاض رؤوس أموال البنوك اليابانية مقارنة بالبنوك الأمريكية و الأوروبية قامت الدول الصناعية العشرة (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ،ألمانيا ، ايطاليا ، هولندا ، السويد ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة إلى ليكسبورغ و سويسرا بتشكيل لجنة من خبراء من السلطات النقدية و البنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر **بنك التسويات الدولية** بمدينة بازل السويسرية ، و بها تقع أمانتها العامة ، لذلك سميت هـ اللجنة باسم " **لجنة بازل للإشراف المصرفي** " عرفت توصيتها بمقررات لجنة بازل .

لجنة بازل 01

تأسست و تكونت من الدول الصناعية العشرة (الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، فرنسا ، السويد ، سويسرا ، اليابان و لكسمبورغ) ، وذلك مع نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية

1 -أهداف لجنة بازل 1 :

☜ العمل على استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، مما نتج عنها تزايد نسبة حجم الديون المشكوك في تحصيلها و تعثر بعض المصاريف .

☜ مساعدة المصاريف على التكيف مع التغيرات الدولية الحاصلة في إطار ظاهرة العولمة المالية الاقتصادية التي نتج عنها التحرر المالي و اشتداد المنافسة بين البنوك في ظل الثورة التكنولوجية التي حصلت .

☜ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على المصاريف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة

2 -الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1:

تمثلت أهم متطلبات لجنة بازل في العناصر التالية :

3-1- **التركيز على المخاطر الائتمانية** : تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية ، كما لم يشمل معيار رأس المال كما جاء في اتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

3-2- **الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها** : وذلك من خلال الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من

المخصصات ، وذلك لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت حيث أنه من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

3-3- **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية** : قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين هما:

☜ **المجموعة الأولى**: تضم هذه المجموعة ما يلي:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي **OECD** يضاف إلى هذه المجموعة دولتين هما المملكة العربية السعودية و سويسرا
- الدول التي قامت بعقد الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي :استراليا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، فلندا ، أيسلندا ، اليونان ، تركيا
- وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم سنة 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولت دينها العام الخارجي.

☜ **المجموعة الثانية**: تضم هذه المجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة و هي تشمل جميع الدول التي لم تذكر في المجموعة الأولى.

3-4- **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول** : باعتبار أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذلك باختلاف الملتزم (المدين) من جهة أخرى **و بذلك فإن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان** كما يوضح الجدول التالي :

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	– النقدية+المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية و المطلوبات*بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان OECD.
من 10 % إلى 50 %	– المطلوب من هيئات القطاع المحلية (حسبما يتقرر محليا)
% 20	– قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية في الطريق .
% 50	– قروض مضمونة برهنات عقارية ويشغلها ملاكها
% 100	– جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية+مطلوبات من قطاع خاص+مطلوبات من خارج منظمة OECD ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية+مساهمات في شركات أخرى+جميع الموجودات الأخرى.

3-5- **معدل كفاية رأس المال:** تضمنت ضرورة احتفاظ البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال يتم احتسابها وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل I} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \geq 8\%$$

مكونات رأس المال الأساسي(الشريحة الأولى)	مكونات رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
حقوق المساهمين : تضم الأسهم العادية المصدرة و المدفوعة بالكامل و الأسهم الممتازة غير المتراكمة	احتياطات غير معلنة و هي الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر الحسابات الختامية للبنك البنكية
الاحتياطات المعلنة : تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الارباح المحتجزة أو علاوات ال	احتياطات إعادة تقييم الأصول يتم تحديدها بعد تقييم المباني و الاستثمارات المالية بالقيمة الحالية بدل القيمة الدفترية

:

3 – ايجابيات و سلبيات بازل 1

بازل 1 : تتمثل أهمها فيما يلي : **ايجابيات**

- وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة
- توفير المعلومة حول البنوك، بما يمكن المتعاملين من المقارنة و الاختيار فيما بينها
- سهولة التطبيق مما يوفر للبنوك الوقت و الجهد

ب- سلبيات بازل 1: وجهت لها عدت انتقادات تتمثل فيما يلي :

- تركيزها على مخاطر الائتمان فقط و إهمال المخاطر التشغيل و مخاطر السوق
- الخطر مرتبط بالعميل و ليس بالدولة، كما أعطت الأولوية لدول الصناعية على باقي الدول الأخرى
- عدم مواكبتها لتطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك و الابتكارات المالية

بازل 2

قامت لجنة بازل خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2004 باصدار العديد من التوصيات ، وقد تم إصدار الوثيقة في صورتها النهائية في يونيو 2004 ليطلق عليها مقررات بازل 2 و يعتبر اتفاق بازل 2 أكثر تعقيدا من اتفاق بازل 1 و ذلك لأسباب عديدة تتمحور حول تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور و زيادة الأدوات المالية الجديدة و الاستراتيجيات الخاصة بها يعتبر معقدا ، إلى جانب كون موجودات التطوير و التعديلات التي تبحث عنها اتفاقية بازل 2 أصبحت لها أهداف متعددة يمكن تلخصها فيما يلي :

- ✔ تطوير طرق قياس و إدارة المخاطر
- ✔ الربط بأكثر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك
- ✔ تطوير الحوار والتفاهم بين مسئولي البنك و السلطات الرقابية الوطنية (البنوك المركزية) فيما يتعلق بقياس إدارة المخاطر، والعلاقة بين حجم رأس المال و المخاطر
- ✔ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك و يجب أن تتاح المعلومات الكافية و في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك ، حيث أنهم يشاركون البنك المخاطر التي يتعرض لها .

5-مبررات الاطار الجديد لفاية رأس المال للجنة بازل2

- ✔ عدم مرعاة مقررات لجنة بازل 1 لدى تحديد أوزان المخاطر ،اختلاف درجة التصنيف بين مدين و أخر
- ✔ من غير المناسب التفرقة بين الدول على أساس OECD و NON-OECD
- ✔ تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس إدارة المخاطر

- ✔ توافر أدوات السيطرة على المخاطر الإئتمانية
- ✔ ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول و العماليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار الطويل الأجل إلى جانب مخاطر التشغيل و أسعار الصرف و السيولة

6- المحاور الأساسية للجنة بازل 2

تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة محاور رئيسية تمثلة فيما يلي: .

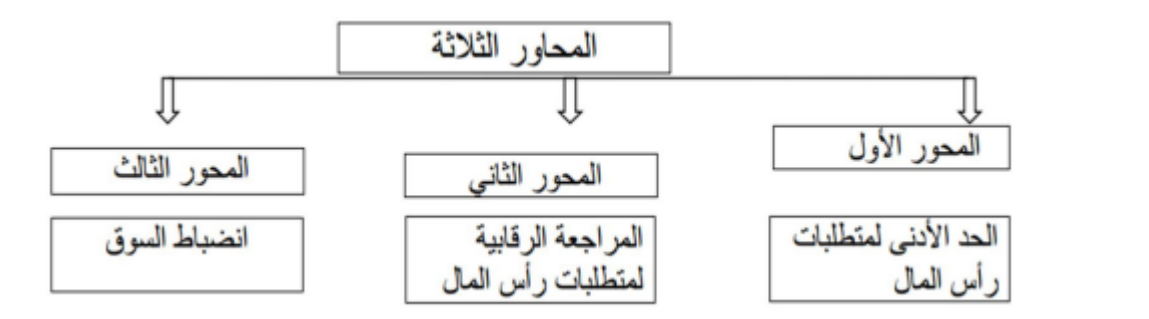

❶⇦**المحور الأولى**:متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بقيت كما هي 8% ولكن تم إعادة تصنيف المخاطر التي تتعرض لها وترتيبها في ثلاث مجموعات وهي المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل} \times 12.5} \geq 8\%$$

ويمكن القول إن مخاطر التشغيل تتعلق في فشل العمليات الداخلية وعدم كفاية العنصر البشري أما مخاطر السوق فتتعلق في أسعار الصرف والفائدة والسلع والأوراق المالية.

❷⇦**المحور الثاني** : المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال و يعني ذلك مراجعة وضع رأس المال في المصرف و فحصه وكذلك إستراتيجية البنك والإجراءات المتبعة للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبها مع حجم المخاطر

❸⇦**المحور الثالث**: انضباط السوق وتهدف هذه الدعامة إلى تعزيز انضباط السوق من خلال تشجيع المصارف على توفير متطلبات الإفصاح والشفافية وذلك من خلال نشر البيانات الدورية الخاصة بها.

معايير بازل 3 :

نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى خروج عدد كبير من المصارف من السوق بسببها، أصبح إطار لجنة بازل 2 عاجزاً عن ضبط الأزمة واستيعابها بهدف ضمان السلامة المالية للمصارف لدى صدرت مقررات لجنة بازل 3 في عام 2010 وبدأ تطبيقها مطلع عام 2013 ، ويمكن القول أن بازل 3 أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1⇦/ تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرار وتقسم إلى مايلي:

- ✔ الشريحة الأولى للأسهم العادية تتكون بشكل رئسي من رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح المدورة
- ✔ الشريحة الأولى الاضافية
- ✔ الشريحة الثانية
- ✔ قامت اتفاقية بازل الغاء الشريحة الثانية من رأس المال

2⇦/ قامت اتفاقية بازل بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال

3⇦**إضافة معايير جديدة لإدارة و مراقبة مخاطر السيولة في البنوك:** حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تستخدمها لتغطية احتياجات و ودائع أكثر استقرار

4⇦إضافة بازل 3 معيار جديد و هو **الرافعة المالية**

1/محاور لجنة بازل 3 : ارتكزت مقررات لجنة بازل على خمسة محاور أساسية تمثلت فيمايلي:

المحور الأول: تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال في البنك، حيث فصلت بين **رأس المال المساند**[1] **و الأساسي**[2] ، وبذلك تم استبعاد الشريحة الثالثة من حساب الأموال الخاصة ، وصارت كفاية رأس المال تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال أساسي} + \text{رأس مال تكميلي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}} \geq 10.5\%$$

المحور الثاني : اعادة النظر في تغطية المخاطر بواسطة نسبة الملاءة ، مما يجعل الحذر على المستوى الكلي و الجزئي ، و بهذا يكون للرقابة الاحترازية للمخاطر بعدين ، بعد جزئي مركز على البنك ، و أخر كلي مركز على الجهاز المصرفي ، و قد ركزت اللجنة في متطلبتها الجديدة على ضرورة تحسين المخاطر مثل الاهتمام بمخاطر التصحيح و التصنيف الائتماني بالإضافة إلى مخاطر التوريق ، و ألزمت اللجنة البنوك بتخصيص جزء من رأس

[1] يضم رأس المال المساند أدوات رأس المال المقيدة بتاريخ 5 سنوات على الأقل
[2] رأس المال الأساسي و هو رأس المال المكتتب بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة بتاريخ استحقاق

المال لتغطية المخاطر ،كما اقترحت أيضا الاعتماد على تحليلات الائتمان الداخلية الصارمة في البنوك و التقليل من الاعتماد على التقييم الخارجي .

المحور الثالث: دخلت نسبة الرافعة المالية في حساب متطلبات رأس المال كوسيلة مكملة، حيث قدرة ب 3 % من رأس المال الأساسي ويجب على البنوك الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية لديها و يتم حساب هذه النسبة و فق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الاساسي}}{\text{تعرضات الميزانيةداخل و خارجها}} \geq 3\%$$

المحور الرابع: حث البنوك على عدم ربط نسب الإقراض لديها بالدورة الاقتصادية

المحور الخامس: وضع اللجنة معيارين نسبة السيولة القصيرة الأجل، و نسبة السيولة طويلة الأجل، كإجراء لتسيير مخاطر عدم السيولة بعد الهلع الذي حدث خلال أزمة الرهن العقاري .

2/أثار متطلبات لجنة بازل 3 على البنوك :

- صعوبة تدبر رأس المال المطلوب بعد إدراج مخاطر جديدة
- تراجع نسبة الإقراض في البنوك بعد التزاماتها بنسبة الرافعة المالية
- ارتفاع معدلات الفائدة في السوق النقدي مما يوجه المستثمرين نحو السوق المالي
- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة الانتقالية

أسئلة :

1/ ما هي انعكاسات متطلبات لجنة بازل على النظام المصرفي الجزائري ؟

2/ حلل تأثير متطلبات لجنة بازل على الدول الفقيرة ؟

3/ كيف يتم قياس مخاطر (السوق ، التشغيل ، السيولة) و فق متطلبات معايير لجنة بازل ؟